مشروع بيان تونس

بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

(29 نوفمبر 2017)

تشارك تونس اليوم سائر مكونات المجموعة الدولية الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي يمثل مناسبة متجددة لتذكير المجتمع الدولي بحجم المعاناة المتواصلة للشعب الفلسطيني المناضل، ولتحسيسه بضرورة تحمّل مسؤولياته تجاه هذه القضية العادلة لاسيما في ظلّ استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتصاعد سياساته العدائية وانتهاكاته الممنهجة لحقوق الفلسطينيين ومقدساتهم وأراضيهم ومقدراتهم الوطنية، في تحدّ صارخ للقرارات الشرعية الدولية واستهتار كامل بالمعاهدات والأعراف الدولية.

إن إمعان الاحتلال الإسرائيلي في التنصل من قرارات الشرعية الدولية، وفي تكريس سياسة الأمر الواقع من خلال توسيع حملاته الاستيطانية في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية وتصعيده لممارساته العدوانية التي عمّقت المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني من قتل وتشريد للمدنيين الأبرياء، بما في ذلك الأطفال والشيوخ والنساء، وتدمير للبنى التحتية وهدم للمنازل ومصادرة للأراضي وللممتلكات وحصار اقتصادي خانق واستهداف لكافة المرافق الحيوية، يستدعي من المجموعة الدولية بأسرها الخروج عن صمتها والإسراع، اليوم وأكثر من أي وقت مضى، باتخاذ خطوات ملموسة من أجل وضع حدّ لهذه السياسات التي تقوّض بشكل جدّي مقومات مفاوضات

السلام وفرص استئنافها بين طرفي النزاع وتعرقل أيا من الجهود الرامية إلى تحريك مسار السلام وتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وإذ تجدد تونس بهذه المناسبة دعمها الثابت والمبدئي للقضية الفلسطينية العادلة ومساندتها الموصولة للشعب الفلسطيني في سعيه المشروع للحصول على جميع حقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية، فإنها تعاود التأكيد على أنها تُبقي القضية الفلسطينية صدارة الأولويات في تحركاتها بكافة المحافل الدولية والإقليمية.

وفي هذا الإطار، لن تدخر تونس أي جهد لحث المجتمع الدولي وبالخصوص مجلس الأمن على تحمل مسؤوليته كاملة لإلزام إسرائيل بالامتثال للشرعية الدولية، وآخرها قرار مجلس الأمن 2334 لسنة 2016 القاضي بوقف الاستيطان، وبإنهاء الاحتلال وفق جدول زمني محدّد، يكفل التسوية النهائية الشاملة والعادلة للقضية الفلسطينية. كما ستواصل تونس جهودها لحشد الدعم الدولي الضروري لتوفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني ولمساعي دولة فلسطين الرامية للحصول على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة.

وإذ تؤكد تونس دعمها لكل المبادرات والجهود الرامية إلى تحريك مسار السلام، بما في ذلك المبادرة الفرنسية التي نشأت عن مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط، فإنها تعرب عن ترحيبها بجهود المصالحة بين الأشقاء الفلسطينيين، بما من شأنه أن يوحّد صفّ الشعب الفلسطيني من أجل الدفاع عن حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة المنشودة على أراضيه.